The Problem of Food Security and its Relationship With Social Stability in Algeria

-**Amouri Nassima**[1]: *Doctor, University of Algiers 3, Algeria*
-**Maidi Hadjer**[2]: *Doctor, University of Algiers 1, Algeria*

Received:23/05/2023 ***Accepted :04/06/2023*** ***Published :14/06/2023***

Abstract

This article aims first of all to give an overview of the particular place that the concept of social security has in Algeria, to estimate the extent of its vulnerability both from the point of view of its dependence on the hydrocarbon sector which hinders any initiative of industrialization and diversification, as well as from the point of view of food insecurity whose indicators are alarming, and then to explain how the latter, as well as the external dependence of the Algerian food system, constitute a vulnerability that can lead Algeria to lose its stability on the social and political level.

Key words: Food Security, Social Stability, food insecurity, Sovereignty.

Jel Codes Classification : M1, D2

1 - **Nassima Amouri,** *Algerian National Security Laboratory Challenges and Bets, amouripolitique84@gmail.com*

إشكالية الأمن الغذائي و علاقته بالاستقرار المجتمعي في الجزائر

– **نسيمة عموري**[1]:دكتورة، جامعة الجزائر3، الجزائر
– **مايدي هاجر**[2]: دكتورة، جامعة الجزائر 1، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2023/05/23 **تاريخ القبول: 2023/06/04** **تاريخ النشر: 2023/06/14**

ملخص:
يهدف هذا المقال الى تسليط الضوء على جدلية العلاقة بين مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر و تداعياتها على الاستقرار المجتمعي في الجزائر، فضمان الأمن الغذائي بات من أهم التحديات خاصة في ظل تزايد الاعتماد على ايرادات النفط مما يجعل البلاد عرضة للتبعية الاقتصادية مع إمكانية مواجهة عجز في تلبية الاحتياجات الغذائية خاصة بعد انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بسبب التهاوي المتواصل لقيمة الدينار و من أجل معالجة هذه الاشكالية وظفنا منهج دراسة الحالة بالإضافة الى أحد أدوات المنهج التاريخي وذلك لرصد و تحليل السياسات الوطنية لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة معضلة محدودية التوفر و امكانية الحصول على طعام مناسب بوسائل مقبولة اجتماعيا و إصلاح النظم التي تتكفل بإنماء الموارد الطبيعية والانتفاع بها ، تجنبا لكافة التوترات الاجتماعية الجزائرية لإعادة تشكيل علاقة المواطن بالمؤسسات الحكومية و تحقيق الأمن الغذائي المستدام .

الكلمات المفاتيح: الأمن الغذائي ، الاستقرار الاجتماعي ، انعدام الأمن الغذائي ، السيادة
التصنيف JEL : *M1, D2*

[1]- **عموري نسيمة**، مخبر الأمن القومي الجزائري التحديات و الرهانات، *amouripolitique84@gmail.com*

مقدّمة:

تحتل مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية رأس قائمة الموضوعات و ذلك منذ الأزمة العالمية للغذاء في السبعينيات و التي أدت الى موت الملايين من الناس في مناطق متفرقة في آسيا، افريقيا و أمريكا اللاتينية بسبب المجاعة وفي هذا الإطار توافقت الحكومات الدولية على تبني نظام للأمن الغذائي من خلال المؤتمر العالمي للغذاء في روما 1974م، حيث أكد على حق كل إنسان على الحصول على أغذية سليمة، مغذية و بقدر كاف لتحرير الإنسان من الجوع، و كغيرها من الدول أدرجت الجزائر برامج و سياسات لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية لمواجهة العجز الغذائي في ظل تبعيتها للخارج، خاصة و أن الواردات الغذائية في تزايد مستمر و حسب التقارير فالأمن الغذائي بصفة عامة هو أقل من المتوسط، و قد حذرت دراسات حول السياسة الزراعية و الأمن الغذائي أن الجزائر تواجه تحديات صعبة لضمان أمنها الغذائي في السنوات المقبلة خاصة مع ارتفاع الواردات الغذائية التي وصلت الى 835 مليون دولار سنة 2018، فارتفاع فاتورة الواردات الغذائية أضحى يهدد الأمن الغذائي في الجزائر مع تزامنها بانخفاض أسعار برميل النفط و تصاعد مخاوف عدم صمود الدينار الجزائري.

وللبحث عن موضوع هذا المقال سنحاول الاجابة عن الاشكالية التالية:

كيف يمكن للجزائر أن تحقق أمنها الغذائي في سبيل الحفاظ على الاستقرار المجتمعي؟

و تتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماهو الأمن الغذائي؟ و ماهي مقوماته؟
- ✓ ماهي العلاقة بين استدامة الأمن الغذائي و الحفاظ على الاستقرار المجتمعي؟
- ✓ ماهي السياسات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية حددنا فرضية مفادها:

إذا استطاعت الجزائر تحقيق أمنها الغذائي و سد فجوة الاحتياجات الغذائية من خلال سياسات عقلانية، تدعم التوجه نحو تشجيع الانتاج الوطني و تحسينه، هذا ما سيجنب البلد مخاطر سياسية واجتماعية و اقتصادية، و ستتمكن من الحفاظ على الاستقرار المجتمعي.

تكمن أهمية دراستنا الموسومة بعنوان:" إشكالية الأمن الغذائي و علاقته بالاستقرار المجتمعي في الجزائر " إلى ما يلي:

-وضع قراءة تحليلية معمقة لمشكلة الأمن الغذائي في الجزائر.

-توضيح العلاقة الحتمية بين الأمن الغذائي و الاستقرار المجتمعي.

- تبيان أهمية ضمان الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الوطنية والقضاء على التبعية الغذائية.

-تسليط الضوء على أهم الآليات و الميكانيزمات سواء كانت القانونية أو المؤسساتية لتكون الجزائر ضمن البلدان الرائدة في العالم في مجال ضمان الأمن الغذائي عن طريق إنتاجها الوطني.

-فك الارتباط بالأسواق الدولية لتجنب مخاطر الضغوطات الجيواستراتيجية والأزمات الاقتصادية وتأثيراتها في تأمين الغذاء.

- تعزيز الإنتاج الوطني للتصدي لغلاء أسعار المواد الغذائية وندرتها في السوق.

- زيادة الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير وإثبات الفاعلية للتكنولوجيات من أجل تحسين استدامة النظم الغذائية.

أما المنهج البحثي، والمداخل المقترحة:

اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة من خلال استنادنا على دراسة أهم القضايا الاستراتيجية التي تهتم بها أغلب دول العالم و من بينها الجزائر و التي تتعلق ببلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال رصد السياسات الوطنية للأمن الغذائي و المكونة من البرامج الزراعية و التي يحاول من خلالها صانع القرار صياغة مخرجات من شأنها تعزيز الاستقرار المجتمعي.

كما استخدمنا أحد أدوات المنهج التاريخي في تطرقنا للمسار التطوري للأمن الغذائي في الجزائر وهذا من خلال عرض أهم المؤشرات التي ترسم صورة واضحة عنه و انعكاساته على الاستقرار المجتمعي في مراحل زمنية مختلفة.

و بخصوص الدراسات السابقة، و أبرز النتائج التي توصلت إليها:

اعتمدنا على دراسة موسومة بعنوان: الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر من انجاز الاستاذة: فوزية غربي و التي حاولت تشريح واقع السياسات الفلاحية في الجزائر و مقارنتها بالدول العربية الأخرى لتصل الى نتيجة مفادها أن جل الدول العربية عموما و الجزائر خصوصا تعيش تبعية غذائية للخارج على خلفية الاعتماد على اقتصاد الريع و التخلي عن انتاج اهم المنتجات الغذائية القاعدية كالقمح و الاتجاه نحو الاستيراد.

و وظفنا أيضا دراسة للباحث صالح ميهوبي بعنوان: Les vulnerabilities, Cas de l'Algérie الذي أشار الى التداعيات السلبية للهشاشات المؤسساتية و الفراغ السياسي الذي عرفته الجزائر في مراحل مختلفة من عمر النظام السياسي و التي يمكن أن تفرز أزمات اجتماعية و اقتصادية قد تؤثر سلبا على الاستقرار و التماسك المجتمعي في الجزائر.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني للدراسة يشمل دولة الجزائر ، أما الإطار الزماني فيمتد من ثمانينيات القرن الماضي التي عرفت أحداث 5 أكتوبر 1988 و التي ارتبطت بعامل ندرة و غلاء المواد الغذائية الى غاية الفترة الحالية و التي تشهد أيضا ارتفاعا غير مسبوق للأسعار.

تبرير اختيار المصطلح:

الأمن الغذائي:

هناك العديد من التعريفات حول مفهوم الأمن الغذائي، لدولة أو منطقة ما نذكر منها:

الأمن الغذائي يعني تأمين حصول أفراد المجتمع على ما يلزم، لغذائهم من احتياجات أساسية يحددها علم التغذية من المواد النباتية، و الحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم و الكيف الضروريين، لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخلهم المتاح (عادل، 1980، صفحة 33) ، ويعرفه أيضا البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني :" امكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم , و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية و التجارية على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات" (استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2014، الصفحات 23-24).

أما الدكتورة فوزية غربي فتعرف الأمن الغذائي على أنه :" قدرة المجتمع على توفير حاجيات التغذية الأساسية لأفراد الشعب و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام" (غربي، 2010، الصفحات 53-54) ، كما يعرف الأمن الغذائي على أنه أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية و الواردة ضمن الخطة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و الذي ينطوي على العديد من السياسات و البرامج و المشاريع التي من شأنها زيادة انتاجية السلع الغذائية أساسية من خلال استخدام الأمثل للمواد المحلية المتاحة و القضاء على كل صور الفقر و التلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج و انتهاء بالمستهلك و ترشيد الاستهلاك في صور كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع و مستلزمات انتاجها , سواء كانت تصديرا أو استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي و منع التلوث بمختلف أشكاله و ذلك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية و تقليص التبعية الخارجية" (استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2014).

الأمن الغذائي أن تكون لدى جميع الناس إمكانية الحصول ماديا، اقتصاديا على الغذاء الأساسي و تشكل أزمة الجوع، أحد التهديدات الأساسية للنظم في العديد من الدول خاصة الدول النامية و قدر وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون الجوع، و هناك 200 مليون من البشر ماتوا جوعا بسبب سوء التغذية و هناك مليارا من الأشخاص يعانون بصفة مزمنة من سوء التغذية، ومن الجدير بالذكر أن أزمة الغذاء تعود الى كيفية تخصيص الدخل القومي فبرامج الغذاء تخصص لها نسبة أقل بكثير مما يخصص لزيادة القوة العسكرية (Wilkin, 1999, p. 29).

مما سبق نستنتج أن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا كبيرا بحاجات الأفراد الغذائية و التي يجب أن يعطى لها اهتماما حكوميا لما يمثله الأمن الغذائي من شرط و محدد مهم لأمن المجتمع و استقراره و اعتدال سلوك الأفراد.

الاستقرار المجتمعي:

يقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة، و المجتمع سواء كانت أسرة، مجتمع محلي، أو منظمة أو جماعة عنصري أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية و مجموعة قيم تطمئنهم و هذه الجماعة توفر المساندة العملية له، و تحدث الصراعات داخل الدولة الواحدة، و من أمثلة ذلك ما حدث في "رواندا"، و "بورندي"، و في "يوغوسلافيا السابقة"، و في "الشيشان" حيث استخدم العنف ضدهم، و انعدام الأمن المجتمعي يؤثر سلبا على انتماءات الأفراد و يمثل مصدر لعدم الاستقرار و التوتر، و عدم توفر الأمن المجتمعي يقدم بيئة خصبة للتطرف و اختراقات الأمن القومي (تقرير التنمية البشرية تقرير التنمية البشرية، 1994، صفحة 31).

و عرفه "روبرت ماكنامارا" وزير الدفاع الأمريكي: " لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها، إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية" (معمر، 2000، صفحة 17).

مما سبق نستنتج أن الأمن المجتمعي يعني تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعي التي تنبذ، الصراع بين فئات المجتمع و توفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التعاون، و الشعور بالأمن و السلام الاجتماعي الأمر الذي يؤدي الى تربية الولاء و الانتماء للمجتمع، آخذين بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الإشباعات و ما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي التي تفرض وضع ترتيبات هادفة وشاملة تحيط كل شخص بالرعاية اللازمة، و توفر له سبل تحقيق أقصى تنمية، و أقصى قدر من الرفاهية في إطار الحرية السياسية و العدالة الاجتماعية.

I- واقع الأمن الغذائي في الجزائر، قراءة في مؤشرات الضعف:

بدأت معالم الفجوة الغذائية أو التبعية الغذائية في الجزائر تظهر في السبعينيات، و تفاقمت فيما بعد و تسارعت وتيرة الواردات الغذائية، لتغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية في المقابل عرفت صادرات المنتجات الزراعية و الغذائية انخفاضا حادا من حيث الكمية و القيمة بالنسبة لإجمالي الصادرات.

و تعتبر الجزائر من الدول الرئيسية في استيراد المواد الغذائية عامة و الحبوب خاصة من السوق العالمية ففي الفترة ما بين 1988-1991 (CHARIF، 1996، صفحة 96)،صنفت الجزائر ضمن الدول العشرة الأولى المستوردة للقمح و يرجع التطور السريع في الكميات المستوردة من الحبوب و القمح الى ثبات معدل الانتاج الوطني و ارتفاع استهلاكها بفعل عامل الزيادة السكانية و تركيز المستهلك محدود الدخل على استهلاك مشتقات الحبوب بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية، و الفواكه و أسعار الخضر الى حد ما و ضعف القدرة الشرائية من جراء تبني الجزائر لإصلاحات اقتصادية خاصة ببرنامجي الاستقرار و التصحيح الهيكلي و الأزمة السياسية و الأمنية.

الجدول رقم(01): تطورات واردات الجزائر من الحبوب و البقول الجافة ما بين 1970-2002.

السنوات	الواردات
متوسط 1970-1979	0.361
متوسط 1980-1989	1.016
1990	1.148
1991	1.451
1992	0.873
1993	0.494
1994	1.601
1995	1.298
1996	2.506
1997	1.355

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

1998	1.499
1999	1.429
متوسط 1990-1999	1.365
2000	1.606
2001	1.757
متوسط 2000-2001	1.682

المصدر: F.A.O : STAT « COMMERCE EXTERIEUR » RESEAU INTERNET

كذلك تطورت كمية الواردات من الحليب و مشتقاته، و السكر و منتجاته و القهوة و الشاي، و المواد الدسمة و البطاطس مع بداية الثمانينات، و عرفت الواردات الغذائية تطورا كبيرا و مستمرا من حيث القيمة المطلقة و من حيث أهميتها بالنسبة لمجمل قيمة الواردات السلعية الجزائرية فوصل متوسط قيمة الواردات خلال الفترة الممتدة ما بين 1979-1976 الى 2282.5 مليون دولار و في الفترة ما بين 1980-1989 و صلت الى 2336.2 مليون دولار، و في سنتي 2000-2001 و صلت القيمة الى 2398.5 مليون دولار (ELYES، 1996، صفحة 197)، و بالرجوع الى بيانات موازين الوفر الغذائي من قبل المنظمة العالمية، للزراعة و الأغذية(FAO)،فإن التبعية بالنسبة لأغلب المواد الغذائية قد ارتفعت خاصة في الثمانينيات من خلال:

-ارتفاع متوسط التبعية للحبوب ليصل بالنسبة للقمح 56.5% الى 78 %.

-انتقال متوسط التبعية بالنسبة للبقول الجافة من 42.04% ليصل الى70.67%.

-ارتفاع متوسط التبعية بالنسبة للحليب و مشتقاته من 39.87% ليصل الى 60.04%.

-و انتقال متوسط التبعية للسكر من 99.47% ليصل الى100%.

ارتفاع متوسط التبعية بالنسبة للزيوت و النباتية ليصل الى81.55%.

أمام هذه الأرقام و بداية انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، المصدر الرئيس للاقتصاد الجزائري من العملة الصعبة، دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة نظرا لاعتماد الدولة المطلق على الريع النفطي و سقطت الجزائر الى أدنى التصنيفات بين الدول في مجال التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالبطالة و انتاجية الاقتصاد الوطني، و جاءت الأزمة النفطية لعام 1986 لتعصف بآمال التنمية و انهار سعر النفط من 40 دولار، ليصل الى 14 دولار 1986 و نفس العام بلغ عجز الميزانية ب 8%، من الناتج الاجمالي الخام و بلغ معدل النمو الاقتصادي لأول مرة مستوى أقل من نسبة نمو السكان و التي قدرت آنذاك ب3.2%، لذا لجأت الحكومة لتخفيض الواردات الأمر الذي أدى الى ندرة المواد الغذائية و ندرة قطع الغيار، فشلت المصانع و توقفت جهود استثمار الدولة في المشاريع الكبرى، و توقفت السياسة الاجتماعية

للدولة مما دفع بإلغاء دعم بعض المواد الأساسية و تطبيق سياسة تقشف أنهكت العائلات الضعيفة الدخل و هذا هو الفتيل الذي فجر أحداث اكتوبر 1988، حيث خرج آلاف الشباب في الأحياء الفقيرة ليعبروا عن سخطهم و انتفاضتهم ضد الحكم السيء و الفساد، و ندرة المواد الغذائية و تفشي البطالة مطالبين بالحرية و الديمقراطية و الانفتاح السياسي و تحسين ظروف المعيشة (مؤلفين، 2013، الصفحات 155-157).

و بالرغم من الأزمة الاقتصادية خلال الثمانينيات، و التي أعقبتها أزمة أمنية حادة و مديونية لصندوق النقد الدولي، إلا أن سياسات الحكومة الجزائرية لم تتغير و بقيت الواردات الغذائية في تصاعد مستمر كما يوضحه الرسم البياني رقم(02)،حيث قدرت قيمة الواردات ب 2415 مليون دولار سنة 2000، ليقفز الى 9580مليون دولار في 2013 بزيادة قدرت ب 396%، و بقي استيراد منتجات الحبوب يحتل الصدارة (Finances، 2013).

و يمثل الشكل(02): رسم بياني يوضح ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية(2000-2013).

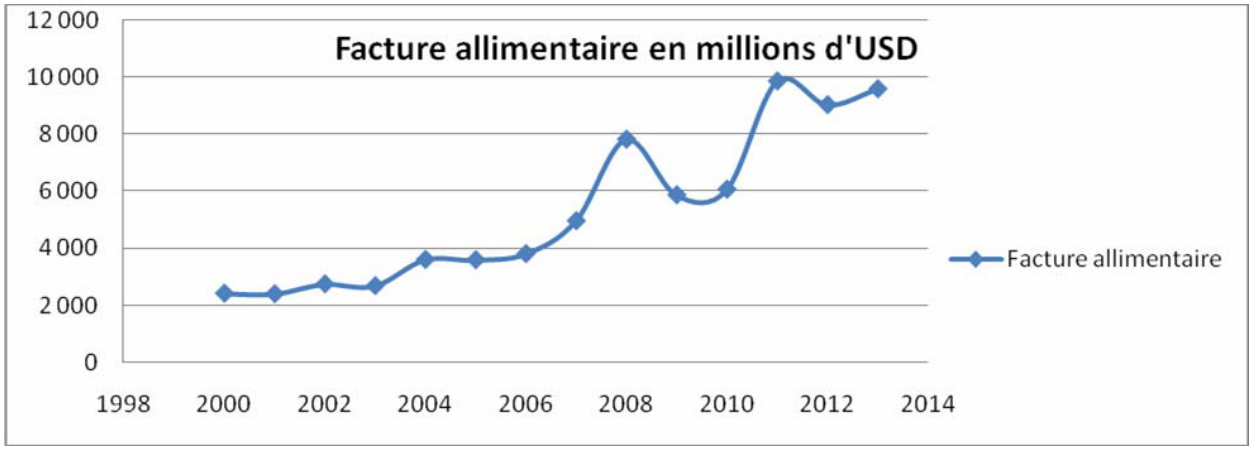

Source.Adapté du rapport du Ministère des Finances, direction générale des douanes, « Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période : année 2013 ». Et ONS, « évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2011 », Collections Statistiques N°176/2012 Série E : Statistiques Economiques, N°72.

وحسب هذه الأرقام و الاحصائيات فالجزائر ستكون بمواجهة أزمة مرتقبة خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط و انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما سيؤدي الى انفجار الجبهة الاجتماعية، و بهذا تعتبر الجزائر الدولة الأكثر ضعفا في مجال تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الغذائية في منطقة شمال إفريقيا، حيث استقرت هذه النسبة عند 5% في الفترة من 1992 و2014، حيث بلغت واردات الجزائر حوالي 10 مليار دولار في مقابل صادرات لم تتجاوز 500000 دولار، بحسب الدراسة التي أكدت على أن الاستمرار في اللجوء إلى السوق العالمية لتلبية الحاجيات الغذائية للجزائريين، يرهن الأمن الغذائي الوطني ويرهن تطوير الصناعة الغذائية الجزائرية التي بقيت رهينة التبعية للمواد الأولية التي تأتي من الخارج، مما يجعل الأمن الغذائي في المحصلة رهينة للريع البترولي .

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

و قد صنف مؤشر الغذائي العالمي**GFSI** لعام 2021التابع **لإيكونوميست إمباكت** في أحدث بياناته أن الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عربيا في مؤشر الأمن الغذائي بدرجة 63.9 و المرتبة 54 عالميا (هذا هو ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي)، و في ظلّ مخاوف متزايدة من أزمة غذائية دولية، ونقص الإمدادات العالمية في مجال القمح والذرة والشعير والمواد الاستهلاكية، بسبب العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، قَرّرت الجزائر حظر تصدير سلع غذائية على رأسها القمح والزيت والسميد والعجائن وكل مشتقات القمح كما أنه قد تم اللجوء الى استيراد نحو 700 ألف طن من القمح اللين في 17 فبراير2023، بأسعار تراوحت 345.50 إلى 346.50 دولار للطن شاملًا تكاليف الشحن وتُشكل هذه الكمية أعلى طلبية بـ 500 ألف طن، وذكرت مصادر إعلامية أن مصدر استيراد شحنات القمح متنوعة كرومانيا، إلا أن القمح الفرنسي يمثل الحصة الكبيرة و تستورد الجزائر نحو 7 ملايين طن من القمح اللين، وتبلغ فاتورة استيراد مادة القمح بـ 1.5 مليار دولار سنويًا، واستطاعت الجزائر تحقيق اكتفاء ذاتيا في انتاج القمح الصلب، بإنتاج مليوني طن سنويا، غير أن انتاج القمح اللين لا يزال ضعيفا، وهي المادة المستهلكة الأكثر في الجزائر، وتشكل مادتي الخبز المصنع من القمح اللين، ومادة الفرنية المدعمة، من المواد الأكثر استهلاكا، غير أن مادة الخبز تَشهد تبذيرا كبيرا، ما يعادل 10 ملايين خبزة يوميا، أي مقدار مليون طن من القمح اللين، بخسارة مالية تتراوح 340 مليون دولار، وتبلغ المساحة القابلة للاستصلاح في الجزائر 1.4 مليون هكتار، تتوزع على 10 مقاطعات وهي ولاية بسكرة، واد سوف المنيعة، ورقلة، أدرار إليزي، بشار، عين صالح وعين قزام، وتتميز الزراعة الصحراوية بتطوير شعب إنتاج المواد غير الموسمية. زيادة على توفرها لثروة مائية ضخمة تقدر بـ 61 مليار متر مكعب، أما الطاقات المتجددة فتتمثل في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، وتقدر مساحة الجزائر الزراعية حوالي 9 مليون هكتار، و4 ملايين من الغابات،و32 مليون هكتار من المراعي، ومليون و260 ألف مزرعة، وأكثر من مليون وألف مزارع، ويبلغ الناتج المحلي الخام 13.5 بالمائة، ونسبة نمو بـ 2 بالمائة، ويوظف القطاع الفلاحي 2.6 مليون عامل، أي 20 بالمائة من اليد العاملة، ويبلغ الإنتاج الزراعي 25.6 مليار دولار سنويًا، ويغطي الإنتاج الوطني 73 بالمائة من احتياجات السكان الاجمالية (لشموت، 2022).

II- أسباب مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر:

تعود أسباب إشكالية الأمن الغذائي، أو الفجوة الغذائية في الجزائر بدرجة أساسية الى ما يلي:

- **أسباب طبيعية:**

تتعلق بطبيعة التربة في الجزائر فأغلبيتها هي أراضي شبه صحراوية، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة تمثل حولي 40 مليون هكتار، و 8.2 مليون هكتار مزروعة فقط و بهذا تمثل مساحة الأراضي المزروعة ب 2.381 كلم^2 في أغلب الجغرافية (Salah, 2008, p. 83)، و ذلك من المساحة الإجمالية بالإضافة الى ضعف الاستثمار في القطاع

الزراعي، كذلك تعتبر شساعة المساحة عائق آخر لأنه يزيد من كلفة الاستثمارات التي تغطي النمية و الخدمات في كل التراب الوطني، خاصة مع ارتفاع ميزانية الدفاع بالتزامن مع حالة عدم الاستقرار في دول الجوار الجغرافي هذا ما يؤثر على التنمية في القطاعات الحيوية الأخرى، و حتى نسبة العاملين في القطاع الزراعي في تراجع مستمر بسبب عزوف الشباب عن ممارسة هذا النشاط.

و بسبب التأثر بظواهر الطقس القاسية وقلة الأمطار، من المتوقع أن ينخفض إنتاج الجزائر المحلي من الحبوب بنسبة 38٪ للعام 2022/2021، ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تبلغ متطلبات استيراد القمح لعام 202/2021 8.1 مليون طن متري، أي أعلى بنسبة 25٪ من واردات العام الماضي، وأن يزيد استيرادها من الذرة لتغذية الحيوانات، والذي بلغ هذا العام 5 ملايين طن متري، كما أن درة المياه هي التحدي الأساسي بالنسبة للجزائر، في عام 2012، كان سحب المياه الجوفية العذبة 3 مليار متر مكعب، لكنه قفز إلى 8.1 مليار متر مكعب في عام 2017 لتلبية الاحتياجات، وإن كان 30% يفقد منه بسبب البنية التحتية ويترسب الطمي في سدوده، لذلك بدأت التوسع في محطات تحلية مياه البحر وأوصلت عددها لـ (المغرب – تونس – الجزائر.. 3 دول مهددة في أمنها الغذائي، 2022).

و يمثل الشكل رقم (03) النسب المتفاوتة للأمن الغذائي ما بين عام 2014 و 2020 و بالمقابل قيمة العملة الوطنية بدلالة الدولار الأمريكي مما يبين أن الجزائر سائرة نحو تحسين المستوى المعيشي للفرد و تحقيق أمنه الغذائي.

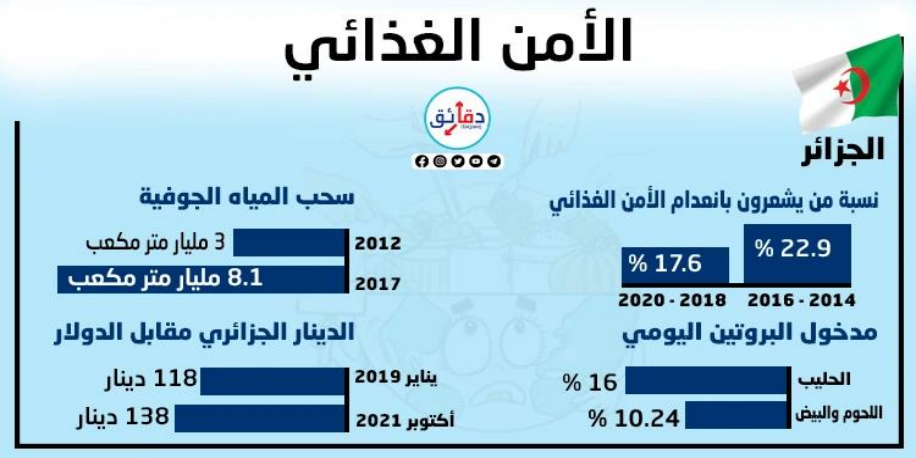

المصدر: المغرب – تونس – الجزائر.. 3 دول مهددة في أمنها الغذائي ، نقلا عن:https://daqaeq.net/food-security/ ، التاريخ: 12-04-2023، التوقيت:12:00.

- **الهشاشة المؤسساتية:**

ما ميز مؤسسات الدولة الجزائرية في الفترة السابقة، هو حالة عدم الاستقرار جراء التغيير الحكومي كل فترة، و هذا ما هو إلا انعكاس للفراغ السياسي و ضعف الحياة السياسية، و حتى النقابية بالإضافة الى تفشي ظاهرة الفساد و انتشار السوق الموازية على قطاع واسع، مع غياب مشروع اقتصاد وطني سببه غياب استراتيجية شاملة لتفعيل دور البحث العلمي في ترقية الاقتصاد الوطني (Salah, 2008, p. 128).

- **التبعية لقطاع المحروقات:**

هناك قراءات متعددة حول تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات(CASTILLO Jésus, 2013, p. 12) :

-بالنسبة لهيكل تصدير الغاز و البترول الذي يمثل 98% من إجمالي الصادرات ما بين 2006-2013.

-من ناحية التمويل العام حيث حصة تركيبة النفقات و النسبة المئوية من الايرادات الاجمالية لضرائب المحروقات تقدر ب 70%.

-و بالنسبة لميزانية الدولة يتم إطلاق خطط للاستثمار الوطني في إطار خطط خماسية متتالية.

-القيمة المضافة، حيث قطاع المحروقات يمثل 57% من القيمة المضافة الاجمالية.

هذه التبعية تؤثر سلبا على قطاع التشغيل، و ميزان المدفوعات و الميزان التجاري كذلك فالجزائر من الدول التي ستتأثر بانخفاض أسعار الطاقة هذه الوضعية تجعل البلد ضعيف اقتصاديا بغياب التنوع في الاقتصاد و حتى القطاع الزراعي يساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي (PIB).

- **الأسباب الديمغرافية و الاجتماعية:**

يعتبر ارتفاع عدد السكان و معدل النمو السكاني، و مستوى الدخل و نمط الحياة من الأسباب الرئيسية في ارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية، و أشارت دراسة منتدى رؤساء المؤسسات إلى الاختلال القوي المسجل بين الطلب والعرض في مجال المنتجات الزراعية نتيجة النمو الديموغرافي الذي سجلته البلاد في فترة قصيرة وحركة التعمير الكبيرة وتحسن الأجور والتوجه نحو المدن منذ الاستقلال وأوضح التقرير أن سكان الجزائر الذين تضاعف عددهم بأربع مرات خلال نصف قرن فقط قد توجهوا بشكل كبير إلى المدن، حيث أدى النمو الديموغرافي الكبير وتحسن مستوى الدخل للأسر، ارتفاعا كبيرا في الطلب على المنتجات الغذائية ، وزاد عدد سكان الجزائر بين 2000 و2010 بنسبة 20% فيما انتقلت نسبة التعمير من 58.3% إلى 66.3% خلال نفس الفترة، فيما تسببت التغييرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري إلى تغيير جذري في النمط الاستهلاكي للمواطن الجزائري حيث تضاعفت النفقات الغذائية بـ270% بين 2000 و2011 (لعراش، 2019).

III- السياسات و الحلول لتحقيق الاكتفاء الذاتي كسبيل للحفاظ على الاستقرار المجتمعي:

لقد أدى الانخفاض في أسعار النفط العالمية والارتفاع الحاد في أسعار الحبوب والمواد الغذائية الدولية إلى تغيير السياسة الزراعية في الجزائر و كان بمثابة دافع لزيادة الإنتاج الزراعي و إصدار الحكومة لخارطة طريق جديدة لنمو قطاعات الزراعة الرئيسية، مع التركيز على استثمارات القطاع الخاص في الزراعة التجارية، وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الأساسية و خاصة الحبوب، وتحسين الممارسات الحالية مثل الري التكميلي و الاستفادة من المدخلات الزراعية، وخاصة الأسمدة والبذور، و يجدر الاشارة منذ أكثر من خمس سنوات، أطلقت الحكومة نظامًا جديدًا لتراخيص الاستيراد والتصدير ركز

في البداية على السلع الزراعية والسلع القادمة من الاتحاد الأوروبي. ومن بين موردي القمح والذرة والشعير الرئيسيين في الجزائر أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا، بالإضافة إلى ذلك، سمحت وزارة التجارة بالتجديد التلقائي لتراخيص الاستيراد للسلع الأساسية مثل السميد والقمح لضمان استمرار إمداد السوق.

وتشير التقديرات إلى أن الجزائر استهلكت أكثر من 11 مليون طن من هذه السلع في 2020-2021 وستستهلك أكثرمن 11.2 مليون في 2022، و من ناحية أخرى، تم إلغاء دعم سعر إعادة البيع المحلي للشعير الذي تم سنه في عام 2008 سابقًا، مما قلل من دور الديوان المهني للحبوب "OAIC"، في سوق الشعير (هكذا ستحقق الجزائر الإكتفاء الذاتي من الحبوب، 2021).

لذلك يقتضي وضع الجزائر الغذائي و المتصف بالخطورة، في الوضع الراهن إعادة النظر في السياسة الاقتصادية للبلد بشكل يوفر مقتضيات الأمن الغذائي لما في ذلك من أهمية ارتكازية في تجنب المخاطر السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، لذا لابد من اتخاذ سياسات لتحسين مستوى الاستهلاك الفردي خاصة لذوي الدخل المحدود و المحرومين من الناحية الكمية و النوعية مع ترشيد استهلاك المواد الغذائية لضمان الاستقرار المجتمعي من خلال:

- وضع مخطط وطني للتنمية الفلاحية لدعم المستثمرين الفلاحين و متابعتهم، من خلال المصالح المعنية.
- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيفها و ادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع المتخصصة من المنتجات : (الحبوب، الحليب، البطاطس، و الاشجار المثمرة).
- تكثيف استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و المهددة بالجفاف.
- المحافظة على الأراضي الزراعية التابعة لأملاك الدولة طبقا لقرار رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في ماي 2000 مع تعزيزها بنظام قانوني يسمح باستغلالها الاستغلال الأمثل (المخطط الوطني للتنمية، 2000، الصفحات 72-74)
- استصلاح الأراضي الفلاحية، و متابعة مشاريع الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- إعادة توجيه برنامج التشجير بإعطاء الأولية للتشجير الاقتصادي عبر أصناف الاشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، الرمان اللوز، الكرز...) من أجل حماية متجانسة التربة و ضمان مداخيل ملائمة للفلاحين من خلال استغلال الاراضي الغابية.
- العناية التامة بمراكز تكوين الفنيين الزراعيين و العمال المهرة المختصين في تشغيل و إصلاح و صيانة العتاد الفلاحي.
- الاستثمار المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية، مثل مشروعات استصلاح الأراضي و تعبئة الموارد المائية و ترشيد استخدامها، و دعم و تطوير الأجهزة البحثية و الارشادية و التنمية البشرية و شق الطرق لفك العزلة، عن سكان الأرياف و المناطق الجبلية و تدعيم انشاء السكن الريفي و إقامة المنشآت التربوية و الصحية و الاجتماعية (خلف، 1984، صفحة 283) .
- رفع منحة التضامن المتعلقة بالدعم الغذائي الى مستوى يليق بكرامة المواطن و يغطي الاحتياجات الضرورية في الغذاء لذوي الدخل المحدود.
- إنشاء هيئة تهتم بالتخطيط للثقافة الغذائية و الاعلام الغذائي لتعليم الفرد، بالطريقة الصحيحة و السليمة في التعامل مع الغذاء.

- تكوين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية.

خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تناول مشكلة الأمن الغذائي التي تعتبر من أهم المشكلات لكونها تحديا للاقتصاد الجزائري و ارتباطها بالأمن المجتمعي الخاص بالمواطن الجزائري فالقضاء على هذه المشكلة أو التقليل من حدتها يعد انطلاقة حتمية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لذا على صانع القرار اعداد و تطبيق مخططات و برامج و سياسات تهدف الى تطوير القطاع الزراعي و تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي و البحث عن سبل تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات.

لذا لابد أن ننوه على أن استمرارية، الارتفاع المتزايد لفاتورة المواد الغذائية، من جهة، وانخفاض الإيرادات النفطية (الناتج عن الأثر المزدوج : انخفاض الإنتاج وانخفاض الأسعار) التي كانت تسمح لنا بشراء المواد الاستهلاكية، من جهة أخرى لديل قاطع على أن الجزائر تواجه أبعاد خطيرة نحو أزمة غذائية، وعليه فإن التنمية الفلاحية أصبحت اليوم أكثر من ضرورة ومن أولى الأولويات فهي مستقبل الجزائر والأجيال القادمة.

و على ضوء التحليل المقدم حول إشكالية الأمن الغذائي و علاقته بالاستقرار المجتمعي في الجزائر ،سنقدم مجموعة من التوصيات :

- ✓ معالجة مشكلة البيروقراطية المتفشية بصورة كبيرة داخل الإدارة الجزائرية.
- ✓ وضع برامج تنموية لتطوير النشاط الفلاحي.
- ✓ دعم الصناعات الغذائية كأساس لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.
- ✓ توزيع العقار الفلاحي على من يستحقه، و تقديم تسهيلات مالية من البنوك للفلاحين و المستثمرين في قطاع الصناعة الغذائية.
- ✓ ضبط العلاقة بين العرض و الطلب لتجنب ارتفاع الأسعار و المضاربة.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي مرهون بوضع آليات شفافة تتزامن مع مراقبة الدولة لذلك.
- ✓ لتنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه في ظلّ التزايد المتوقّع لشح المياه.
- ✓ تحسين كفاءة وجودة وسلامة الإنتاج الغذائي من حيث الكمية أو النوعية.

– الإحالات والهوامش :

Bibliographie

1. .(1994)*تقرير التنمية البشرية تقرير التنمية البشرية* .برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية.
2. .(2000)المخطط الوطني للتنمية .الجزائر :وزارة الفلاحة.
3. استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي .24-23 .(2014) .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسلية ,الجزائر :مخبر هومة و اقتصاديات شمال افريقيا : لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية.
4. *هكذا ستحقق الجزائر الإكتفاء الذاتي من الحبوب* .(2021, 12 31). Consulté le 4 22, 2023, sur https://elikhbaria.dz/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%83%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%85%D9%86/

5. المغرب –تونس –الجزائر 3 ..دول مهددة في أمنها الغذائي-https://daqaeq.net/food. (2022, 3 15). Consulté le 4 12, 2023, sur security/

6. Ahmed, f. k. (2016). the role of collaborative culture in knowledge sharing and creativity among embloyees. *pakistan journal of commerce and social sciences, vol 10*(no 2), 338,339.

7. Al alawi, a. i. (2007). organizational culture and knowledge sharing: critical success factors. *journal of knowledge management, vol 11*(no 2), 25.

8. CASTILLO Jésus, O. Y. (2013, 7 25). Algérie : une croissance dynamique malgré la dépendance accrue aux hydrocarbures. *flash économie NATIXIS*(555), 12.

9. CHARIF, A. B. (1996). *La Filière Blé En Algérie (Le Blé , La Semoule et le Pain).* PARIS: Edition: Karthola.

10. Croasmun, J. T. (2011). using likert-Type scales in the social science. *journal of adult education, vol 40*(no 1), 19,20.

11. ELYES, M. M. (1996). *Les Vicissitudes de L'agriculture Algérienne* (éd. Edition Dehlab). Alge: Edition Dehlab.

12. Finances, M. d. (2013). *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie*. Récupéré sur www.douance.gov.dz

13. Huma, a. a. (2014). Impact of organizational culture on organizational commitment and job satisfaction. *Europen journal of business and management, vol 6*(no 27), 31,32.

14. Islam, z. s. (2011). organizational culture and knowledge sharing. *african journal of business management, vol 5*(no 14), 5900.

15. iya, s. (2015). The role of organizational culture in promoting creativity and innovation: A review of the literature. *multidisciplinary international journal, vol 1*(no 1).

16. Joosung, l. (2018). The effects of knowledge sharing on individual creativity in higher education institutions. *administrative sciences, vol 8*(no 21), 3.

17. lin, H. f. (2007). knowledge sharing and firm innovation capability: an empirical study. *international journal of manpower, vol 28*(no 3/4), 315.

18. marouf, l. (2015). Employee perception of the knowledge sharing culture in kuwaiti companies: effect of demographic characteristics. *ibres, vol 25*(no 2), 107.

19. mohammed, i. a. (2015). The relationship between organization culture and knowledge sharing towards business system success. *australasian conference on information systems*, 2.

20. Mona, H. A. (2012). knowledge sharing in collaborative research activities. *journal of information systems reserch and innovation, vol 2*(special issues), 2.

21. sharareh, m. m. (2013). relationship between organizational structure and knowledge sharing culture. *interdisciplinary journal of contemporary reserch in business, vol 5*(no 2), 519,520.

22. Tong, C. (2014). The impact of knowledge sharing on the relationship between organizational culture and job satisfaction: the perception of information communication and technology (ICT) bractitioners in hong kong. *International journal of human resource studies, vol 5*(no 1), 22.

23. Wilkin, C. T. (1999). Human Security and Class in a Global Economy. *Caroline Thomas and Peter Wilkin*, 29.

24. younis, a. a. (2015). Knowledge sharing framework for disaster management. *Journal of information systems research and innovation, vol 19*(no 1), 51.

25. الضمور،فيلروز مصلح، فوزية مقراش. (2018). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الميزة التنافسية-دراسة حالة شركة صناعة الأدوية صيدال-. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(العدد 1)، 341.

26. الناصر،علاء حاكم ، زينة حمودي حسين. (2018). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالإبداع الاداري لدى عمداء الكليات ومعاونيهم في جامعة بغداد. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*(العدد 56)، 151.

27. بسام فتحي الخيابات. (2017). أثر استراتيجيات ادارة المعرفة في الأداء التنظيمي لاختبار الدور الوسيط للريادة. *مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد 25*(العدد 2)، 168.

28. توفيق عطية توفيق العجلة. (2009). الابداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام، رسالة ماجيستير في إدارة الأعمال. 13،15. كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.

29. جوان فاضل مهدي. (2016). الثقافة التنظيمية والابداع الإداري العلاقة والتأثير. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8*(العدد 3)، 160،173،175.

30. حسين حريم، رشاد الساعد. (2006). الثقافة التنظيمية وتأثيرها في بناء المعرفة التنظيمية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2*(العدد 2)، 232-237.

31. خلف, ا. ع. (1984). .التنمية الزراعية في عشر بلديات نموذجية لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .*مجلة الزراعة و التنمية في الوطن العربي*.283 ,(4)

32. عادل, أ. ح. (1980). .*مشكلة الدعم السلعي و الأمن الغذائي في مصر* .مصر, مصر :دار الجامعات المصرية.

33. غربي, ف. (2010). .*الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر* .لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية.

34. فوزي حبيب حافظ. (2004). *القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية*. جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

35. لشموت, ع. (16 3, 2022). .*واقع الأمن الغذائي في الجزائر بين الزراعة الاستراتيجية و و التجارة* . Consulté le 4 22, 2023, sur https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

36. لعراش, ن. (9 2, 2019). .*الجزائر تعاني من هشاشة حقيقية في مجال الأمن الغذائي* . Consulté le 4 11, 2023, sur http://aljazairalyoum.com

37. محمد الحرارشة، صلاح الدين الهيتي. (2006). أثر التمكين الإداري والدعم التنظيمي في السلوك الابداعي كما يراه العاملون في شركة الاتصالات الأردنية. *مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 33*(العدد 2)، 249-253.

38. معمر ,ب .(2000) .*المنظمات الاقليمية و نظام الأمن الجماعي* .الجزائر ,الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

39. المركز العربي للأبحاث و دراسة :قطر ,قطر .*دراسات قطرية :النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية ،سياسات التنمية و فرص العمل* .(2013) .م ,مؤلفين السياسات.

40. *هذا هو ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي*. (s.d.). Récupéré sur https://www.elbilad.net/national/

قائمة المراجع باللغة العربية

1. ب م. (2014). ا استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسلية، مخبر هومة و اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى التاسع في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية.

2. بوزنادة معمر. (2000). المنظمات الاقليمية و نظام الأمن الجماعي. الجزائر:. ديوان المطبوعات الجامعية.

3. ب م. (1994).تقرير التنمية البشرية 1994 تقرير التنمية البشرية 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

4. عادل أحمد حشيش. (1980). أ مشكلة الدعم السلعي و الأمن الغذائي في مصر. مصر: دار الجامعات المصرية.

5. عبد العزيز محمد خلف الله. (1984). التنمية الزراعية في عشر بلديات نموذجية لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. االسودان:. مجلة الزراعة و التنمية في الوطن العربي، العدد 4.

6. فوزية غربي. (2010). الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. مجموعة مؤؤلفين. (2013). ا النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية ،سياسات التنمية و فرص العمل: دراسات قطرية. الجزائر:. ديوان المطبوعات الجامعية. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

8. نسرين لعراش. (2016). الجزائر تعاني من هشاشة حقيقية في مجال الأمن الغذائي. نقلا عن: https://www.aljazairalyoum.dz/ /، تاريخ التصفح: 2019/2/9. التوقيت: 20:00.

9. ب م. (2000). ا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. الجزائر:.وزارة الفلاحة.

10. ج ضمور،فيلروز مصلح، فوزية مقراش. (2018). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الميزة التنافسية–دراسة حالة شركة صناعة الأدوية صيدال–. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(العدد 1)، 341.

11. الناصر،علاء حاكم ، زينة حمودي حسين. (2018). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالإبداع الاداري لدى عمداء الكليات ومعاونيهم في جامعة بغداد. مجلة البحوث التربوية والنفسية(العدد 56)، 151.

12. بسام فتحي الخيابات. (2017). أثر استراتيجيات ادارة المعرفة في الأداء التنظيمي لاختبار الدور الوسيط للريادة. مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد 25(العدد 2)، 168.

13. توفيق عطية توفيق العجلة. (2009). الابداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام، رسالة ماجيستير في إدارة الأعمال. 13،15. كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.

14. جوان فاضل مهدي. (2016). الثقافة التنظيمية والابداع الإداري العلاقة والتأثير. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8(العدد 3)، 160،173،175.

15. حسين حريم، رشاد الساعد. (2006). الثقافة التنظيمية وتأثيرها في بناء المعرفة التنظيمية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2(العدد 2)، 232-237.

References in english

16. Ahmed, f. k. (2016). the role of collaborative culture in knowledge sharing and creativity among embloyees. *pakistan journal of commerce and social sciences, vol 10*(no 2), 338,339.

17. Al alawi, a. i. (2007). organizational culture and knowledge sharing: critical success factors. *journal of knowledge management, vol 11*(no 2), 25.

18. CASTILLO Jésus, O. Y. (2013, 7 25). Algérie : une croissance dynamique malgré la dépendance accrue aux hydrocarbures. *flash économie NATIXIS*(555), 12.

19. CHARIF, A. B. (1996). *La Filière Blé En Algérie (Le Blé , La Semoule et le Pain).* PARIS: Edition: Karthola.

20. Croasmun, J. T. (2011). using likert-Type scales in the social science. *journal of adult education, vol 40*(no 1), 19,20.

21. ELYES, M. M. (1996). *Les Vicissitudes de L'agriculture Algérienne* (éd. Edition Dehlab). Alge: Edition Dehlab.

22. Finances, M. d. (2013). *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie*. Récupéré sur www.douance.gov.dz

23. Huma, a. a. (2014). Impact of organizational culture on organizational commitment and job satisfaction. *Europen journal of business and management, vol 6*(no 27), 31,32.

24. Islam, z. s. (2011). organizational culture and knowledge sharing. *african journal of business management, vol 5*(no 14), 5900.

25. iya, s. (2015). The role of organizational culture in promoting creativity and innovation: A review of the literature. *multidisciplinary international journal, vol 1*(no 1).

26. Joosung, l. (2018). The effects of knowledge sharing on individual creativity in higher education institutions. *administrative sciences, vol 8*(no 21), 3.

27. lin, H. f. (2007). knowledge sharing and firm innovation capability: an empirical study. *international journal of manpower, vol 28*(no 3/4), 315.

28. marouf, l. (2015). Employee perception of the knowledge sharing culture in kuwaiti companies: effect of demographic characteristics. *ibres, vol 25*(no 2), 107.

29. mohammed, i. a. (2015). The relationship between organization culture and knowledge sharing towards business system success. *australasian conference on information systems*, 2.

30. Mona, H. A. (2012). knowledge sharing in collaborative research activities. *journal of information systems reserch and innovation, vol 2*(special issues), 2.

31. sharareh, m. m. (2013). relationship between organizational structure and knowledge sharing culture. *interdisciplinary journal of contemporary reserch in business, vol 5*(no 2), 519,520.

32. Tong, C. (2014). The impact of knowledge sharing on the relationship between organizational culture and job satisfaction: the perception of information communication and technology (ICT) bractitioners in hong kong. *International journal of human resource studies, vol 5*(no 1), 22.

33. Wilkin, C. T. (1999). Human Security and Class in a Global Economy. *Caroline Thomas and PeterWilkin*, 29.

34. younis, a. a. (2015). Knowledge sharing framework for disaster management. *Journal of information systems research and innovation, vol 19*(no 1), 51.